مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

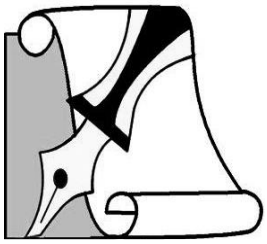

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التصدعات الاجتماعية وتجلياتها في كيان العدو

1 – مدخل:

يعاني المجتمع الاستيطاني الإسرائيلي غير المتجانس من انقسام عميق وشرخ وعداء متبادل بين أجزائه وقطاعاته العرقية والسياسية. وهذه الظاهرة ليست جديدة بالتأكيد، ولكن يبدو أنها باتت تتفاقم في السنوات الأخيرة وتتخذ مظاهر أكثر عنفًا مع مرور الوقت. ويمثل الإعلان عن تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو الجديدة أحد أهم التطورات السياسية التي شهدتها إسرائيل منذ الإعلان عنها عام 1948. فهذه الحكومة، التي تعتمد في بقائها على مشاركة قوى اليمين الديني المتطرف، تتجه إلى تبني سياسات قد تسهم في إحداث تحولات جذرية في بيئة الصراع مع الفلسطينيين من ناحية، ومن ناحية أخرى تؤسس لوضع نهاية لطابع العلاقة القائم بين الدين والدولة في إسرائيل. وتضم الحكومة الجديدة، إلى جانب حزب الليكود، حركات دينية تنتمي إلى كل من: "التيار الحريدي" المعروف بتشدده "الفقهي" في مقاربة القضايا المتصلة بعلاقة الدين بالدولة، و"التيار الحردلي" الذي يجمع بين التشدد "الفقهي" والتطرف القومي، وينطلق هذا الأخير من رؤى دينية قومية متطرفة تدعو إلى إنهاء الصراع مع الشعب الفلسطيني بحسم السيطرة على الأرض بالقوة. وتمثل التيار الحريدي في الحكومة الإسرائيلية الجديدة حركتا "شاس" برئاسة وزير الداخلية والصحة الحاخام أرييه درعي الذي اقيل مؤخراً بتهم فساد، و"يهدوت هتوراه" بزعامة وزير الإسكان الحاخام إسحاق غولدكناف، في حين يمثل التيار الحردلي كل من حركة "المنعة اليهودية" بقيادة وزير الأمن الداخلي إيتمار بن غفير، و"الصهيونية الدينية بقيادة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش. وعلى الرغم من أن معظم الحكومات التي سبق أن شكلها الليكود قد شاركت فيها أحزاب دينية، فإن هذه هي الحكومة الأولى في تاريخ إسرائيل التي منحت تأثيرا كبيرا وحاسما للتيار الديني "الحردلي". وفي هذا المجال يقول احد الكتاب الاسرائيليين إن الصراع الجاري في الكيان هو نتيجة تضافر جهود "فاسدين ومتعصبين" التقوا في سدة الحكم. حيث التقت مصالحهم بإجراء التعديلات لتطويع القانون والنظام. فإذا أراد بنيامين نتنياهو تطويع المحكمة العليا والقضاء بسبب خوفه من محاكماته بالفساد، فإن

اليمين القومي الديني المتعصب يريد تطويع النظام والقانون لأيديولوجيته الخلاصية ومشاريعه التوراتية. ويحذر الرئيس الإسرائيلي السابق، الليكودي رؤوفين ريفلين من النخب العلمانية الليبرالية التقليدية الحالية التي هيمنت على مؤسسات الدولة والمجتمع منذ تأسيسها، أي النخب الأشكنازية. وبالتالي حذر من تصفية حسابات تاريخية قد تغير شكل النظام القائم، رغم أنه كان من أبرز المهاجمين للمحكمة العليا في التسعينيات، والعقد الأول من الألفية الحالية، ويؤيد إجراء تعديلات قانونية تتعلق بمكانة المحكمة العليا، لكن دون الإخلال بتوازن فصل السلطات. وهذا يعني أن الصراع الجاري في إسرائيل هو صراع على النظام وشكله، وليس مجرد صراع على الحكم، ويتجاوز المعسكرات الانتخابية والانتماءات الحزبية، بل إن جذوره اجتماعية، تتعلق بالتدين والإثنية والمكانة الاقتصادية. وليست المظاهرات الضخمة في تل أبيب مؤخرًا، الملفتة بحجمها، مظاهرات احتجاجية على نتائج الانتخابات الأخيرة، أو على تعديلات دستورية فقط، بل تعكس صدعًا اجتماعيًا في إسرائيل، قائما منذ سنوات، بحيث باتت شرائح واسعة كانت هي الأغلبية ذات مرّة، تشعر بأنها تخسر الدولة ونظامها السياسي والاجتماعي العلماني الليبرالي الصهيوني، تحديدًا بعد حسم اليمين للانتخابات الأخيرة بشكل واضح. وانضمام قطاعات مختلفة للمظاهرات، مثل قادة صناعة الهايتك الإسرائيلية، وكبرى مكاتب المحاماة، وأطباء، يؤكد أن هناك قلقًا حقيقيًا على مصير النظام السياسي في إسرائيل، قد يحوّلها لدولة منبوذة في الغرب، ويخسِرها الاستثمارات لدرجة المقاطعة من قبل الشركات الكبرى، نتيجة التطرف وعدم الاستقرار الداخلي. ومطالب المتظاهرين ليست إصلاحية أو ثورية أو حتى تقدمية، بل هي مطالب بالمحافظة على الوضع القائم في النظام السياسي؛ نظام الفوقية اليهودية، مع تجاهل تام لممارسات هذا النظام على نصف سكان الكيان من غير اليهود، أي السكان الأصليين وأصحاب البلاد الفلسطينيين، والسيطرة على مصيرهم بالقوة، والقتل اليومي، والتهجير، وغيرها. والمحكمة العليا "الليبرالية" قامت بشرعنة هذه الممارسات والفوقية اليهودية، وتبييضها أمام الرأي العام الغربي، ووفرت الحماية للجنود من الملاحقة الدولية بتهم ارتكاب جرائم حرب. ويتسارع هذا الاتجاه أيضًا بسبب مساهمة الشبكات الاجتماعية وما تتضمنه من انتقادات شرسة متبادلة بين الافرقاء على خلفية الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستمرة والتي تشكل عاملًا مهماً يزيد من حدة الشرخ والانقسام. وتنعكس هذه الأزمة في تطرف الخطابات المتبادلة وتآكل ثقة الجمهور في القادة وفي مؤسسات "الدولة"، الأمر الذي يقوض بشكل مباشر الحصانة الاجتماعية، التي يفترض أن تقوم على الإجماع

بما يخص القضايا المصيرية الأساسية، ويضرب الثقة والحوكمة العادلة والفعالة، وبالتالي فإنه يلحق الاذى الكبير بالأمن القومي، وبصعوبة التعامل مع الأزمات الداخلية والخارجية وعدم القدرة على التعافي منها بسرعة في حال حدوثها. ووفقًا لمسح أجراه معهد دراسات الأمن القومي الاسرائيلي في كانون الأول (ديسمبر) 2022، فإن 64٪ من المستطلعة آراؤهم أكثر قلقًا بشأن التوترات الاجتماعية–القومية داخل الكيان، مقارنة بـ 26٪ فقط من الأشخاص الأكثر قلقًا بشأن التهديدات الأمنية من الخارج.

إن كثيراً من الصراعات الداخلية التي تدور في كيان الاحتلال جوهرها صراعات على النفوذ والسيطرة لفئات أو طبقات اجتماعية استفادت من مرحلة بناء "دولة" الكيان في الحِقبة الأولى، خاصة سكان غوش دان، ومع الزمن انكمشت أدوارهم السياسية وتضاءلت، وبات هدفهم الحفاظ على ما هو في اليد؛ لأن هذه الفئات شكلت في مرحلة من المراحل الدولة العميقة "البن غورونية"، ولكن مع حالة التدافع وتغير موازين القوى، وتطور الوضع الديموغرافي والطبقي لصالح طبقات أخرى كانت شبه مهمشة، تحولت السيطرة من الغربيين تدريجياً الى الشرقيين على المستوى السياسي، ولم يعد للغربيين تأثير في الواقع الحزبي في الكيان، ولكن بقيت مواقعهم في بعض مفاصل الدولة، ولهذا لم يتوقف الصراع على المواقع والنفوذ، بهدف السيطرة والإزاحة والاستبدال. كذلك جرت محاولات لتفكيك إمبراطورية "الدولة العميقة" في الإعلام والقضاء والجيش، وسحقت في هذا الصراع القيم والمبادئ والديموقراطية وكل الكليشيهات المزعومة التي يتحدثون عنها، وحين نتابع منسوب هذا الصراع بين القوى ارتفاعاً أو انخفاضاً نشعر أن "دولة الكيان" باتت كأي دولة من دول الشرق الأوسط في معالم الديكتاتورية والفساد السياسي والمالي، وفي استخدام النفوذ لتغيير القوانين، والعربدة التي يمارسها نتنياهو وبن غفير ومن لف لفهما والتهديدات التي تصدر من جهة المتطرفين لاعتقال قيادات الأحزاب السياسية المناوئة وغيرهم، دلالة على أن المقولات التي كانت تُلقي بها "دولة الاحتلال" ضد النظام العربي لم تعد لها قيمة؛ لأنها تمارس ما يمارسون، وأن واحة الديموقراطية بدأت تضيق وتتغير؛ لأن عناوين الصراع ليست على حقوق الانسان ولا حقوق الفرد في الدولة، أو حرية التعبير، وإنما هي صراعات لها بُعد عرقي وطائفي وشخصي. فالأشكناز لا يزالون يسيطرون على مفاصل مهمة في الدولة، مثل الإعلام والجيش والقضاء. وباتت عناوين الصراع داخلية، ولا علاقة لها بالحريات، بل بصراع الأعراق والأثنيات وكم هي

حصص كل طرف، سواء الشرقي أو الغربي، أو المتدين أو العلماني، وعندما تنتهي الدول بجدليات من هذا القبيل فهذا يعني أنها تمر في مراحل الضعف وبدايات الانحدار.

الكاتب الإسرائيلي في صحيفة هآرتس ب . ميخائيل اشار إلى أنّه "لن يكون لدينا هذه المرّة يوم قيامة دراماتيكيّ، بل تفكك تدريجي إلى أنْ تصبح إسرائيل مكانًا لا يرغب أي شخص متحضر بالعيش فيه، إلى درجة أنّ المتشائمين والمتطرفين والشوفينيين والمختلين عقليًا هم الذين سيبقون فيها ويحكمونها إلى أنْ تتلاشى"، على حدّ وصفه. وشدّدّ في سياق مقاله على أنّه تفاجأ "عندما اكتشفت بأنّ المهمة ستكون سهلة بدرجة مدهشة. أغلبية كلّ شيءٍ مدمرة، الأموال الضخمة، التي استثمرت وتستثمر في صيانة وتشغيل أوكار المستوطنين والحكم الذاتي لليهود المتدينين المتزمتين، بدلاً من أنْ تذهب إلى أماكن ناجعة أكثر، استكملت معظم المهمة... وإليكم قائمةً جزئيةً بالدمار الذي تمّ تنفيذه: التعليم يحتضر، والبناء متخلف وباهظ الثمن، والتمريض والعناية بكبار السن باتت نكتة إجرامية، والصحة مسحوقة، وغلاء المعيشة في عنان السماء، والبنى التحتية متآكلة، والمواصلات العامة مضحكة، والفقر يتعاظم، والدّين يسيطر، وتجميع الشتات يولد الشجارات، وأعمال الشرطة قبيحة، والعنف يزدهر، والفساد يشرق، والعدل يزحف، وحقوق الإنسان تحتضر، والمساواة ماتت ودفنت".

في السياق نفسه أجرى "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، استطلاعًا للرأي في العام الماضي، توصل من خلاله إلى نتائج مفاجئة وغير مسبوقة في جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية عدة. وأظهر الاستطلاع أنه في صفوف اليهود، استمر فقط (الجيش الإسرائيلي) (85%) و"رئيس الدولة" (58%) بالتمتع بدعم الأغلبية، في حين أن الأحزاب السياسية (9%) و"الكنيست" (15%) كانت الأقل ثقة. ويتضح من الاستطلاع أن 49% من اليهود الإسرائيليين يوافقون على فكرة أنه ينبغي أن تكون لليهود حقوق أكثر من غيرهم في الكيان. وكشف التقرير عن هبوط حاد في معدل المتفائلين بمستقبل الكيان (من 76% إلى 49%) بين جدول الديمقراطية في عامي 2012 و2022. كما وكشف عن انخفاض إلى درك أسفل غير مسبوق في الثقة بعموم مؤسسات الدولة (من متوسط 61% إلى 33%) في قياس العام 2022، مقارنة بـ2012. وارتفع في قطاعات المجتمع رقم الأفراد الذين صنّفوا وضعهم على أنه "سيئ" أو "سيئ جدا" إلى 37%، مقارنة بـ26% في عام 2019. ومن العام 2014 وحتى 2022 طرأ ارتفاع كبير في معدل الموافقين على أنه "لأجل معالجة المشكلات

الخاصة للـ"دولة" هناك حاجة لزعيم قوي لا يراعي "الكنيست"، ولا الإعلام، ولا الرأي العام" من 41% إلى 61% . وطرأ ارتفاع كبير في معدل اليهود الذين يعرفون طبيعة العلاقات بين اليهود والعرب في الكيان كسيئة أو سيئة جدا (من 26% في عام 2018 إلى 45% اليوم). وثمة فقط 4 في المائة من اليهود يعرفون هذه العلاقات، اليوم، كجيدة أو جيدة جدًّا. وقد علّق رئيس دولة الاحتلال إسحق هرتسوغ عند تلقّيه نتائج الاستطلاع "جدول الديمقراطية 2022" بالقول: "أنا قلق جدًّا من المعطيات الثلاثة التي وجدت في التقرير الذي رفع إلي: ضعف التضامن في (إسرائيل)، تضعضع إحساس الانتماء للدولة، والانخفاض في مدى التفاؤل بالنسبة لوضعنا." وأضاف: "هذه المعطيات صعبة، تضاف إلى أجزاء أخرى في التقرير تعكس التوترات الداخلية في أوساطنا. تراص صفوفنا يضعف، ونحن ملزمون بعمل كل شيء لأجل إعادة بنائه".

2 – عامل الخلافات الدينية والعرقية:

منذ ظهور الصهيونية، نشب صراع ما بين اليهودية والصهيونية، وما زالت اليهودية ومختلف تياراتها الدينية ترفض الصهيونية وتعتبرها حركة علمانية ملحدة تمثّل خطراً على اليهود واليهودية، لاعتقادهم أن الدولة اليهودية سيقيمها الماشياح المنتظر، ولن تقوم على أيدٍ بشرية. وعليه، اكتشف قادة الصهيونية والكيان الإسرائيلي أن حل المسألة اليهودية لن ينتهي بإقامة الدولة، ولم يتمكن القادة من خلق هوية موحدة ومتجانسة من خلال بوتقة الصهر، ما أدى إلى انقسامات وصراعات عميقة داخل المجتمع الإسرائيلي، بدأت تبرز بعد إقامة "الدولة" الكيان، ولعل أهمها هو الصراع بين التيار الديني والتيار العلماني؛ فقد هدفت الصهيونية إلى إقامة دولة قومية علمانية، وهو ما أدّى إلى صراع حاد مع الجماعات الدينية المتزمتة التي رفضت الصهيونية وخطابها من حيث المبدأ، لكن مع الوقت اضطر التيار الديني إلى الانخراط في الحياة السياسية، في محاولة للتأثير على قرارات الدولة وثقافة المجتمع، وقد ولّد تنامي التيار الديني قلقاً في أوساط العلمانية المسيطرة على الدولة، وتوترات دائمة وصراعات متواصلة منذ إقامة الدولة حتى الوقت الراهن. فالأحزاب الدينية تسعى إلى الانخراط أكثر في الحياة السياسية من أجل إعطاء مضمون ديني للدولة، والحفاظ على الوصايا اليهودية الدينية، ولاقتطاع ما يمكنها من حصص وموازنات من الحكومة في سبيل خدمة أتباعها وبرامجها. ورأى التيار العلماني أن التيار الديني يمثّل عبئاً على الدولة، فهم يتلقّون موازنات كبيرة، ولا يُسهمون في العملية الإنتاجية،

ولا يخدمون في الجيش، وفي المقابل يتّهم التيار الديني التيار العلماني بأنهم بعيدون عن الدين اليهودي، وبالتالي يمثّلون خطراً على اليهودية. ثم يأتي بعد ذلك الانقسام الإثني بين المستوطنين والمهاجرين. وتعود أسباب هذه الانقسامات إلى تعدّد الأصول الإثنية والثقافية للمهاجرين، إضافة إلى توافدهم في فترات مختلفة، وهو ما ولّد مجموعات نفعية غير متجانسة، وأبرز هذه الصراعات بين اليهود الإشكناز الغربيين واليهود الشرقيين، في ظل الهيمنة الإشكنازية على الدولة، وتهميش بقية الفئات والجماعات الإثنية. وعلى سبيل المثال يتركز الفقر بشكل خاص لدى اليهود الشرقيين والفلسطينيين في الداخل المحتل. وهذا التهميش أدى إلى ظهور حركات احتجاج في صفوف اليهود الشرقيين والعرب، ضد هيمنة الإشكناز على المفاصل الرئيسة في الدولة، والتي أثمرت تبلور أحزاب وحركات سياسية، أبرزها حركة شاس. ولم تقتصر هذه التصدّعات الإثنية على اليهود الشرقيين والغربيين، بل تعدّتها لتشمل الجماعات اليهودية كافة: الروسية والإثيوبية والآسيوية، وأميركا اللاتينية، وغيرها من الإثنيات، إلى جانب الصراع اليهودي العربي الفلسطيني. إلا أن قادة "إسرائيل" توصلوا إلى ما يوحّد هذه الجماعات المتنافرة والمنقسمة، ألا وهو الخطر الذي يتهدّدها، عن طريق ترسيخ ثقافة الخوف والخطر الامني الذي يمثّله العرب على وجود اليهود. ثم يأتي بعد ذلك سؤال: "من هو اليهودي؟"، القضية التي أثارت خلافات بين مؤسسات الدولة والمؤسسة الأرثوذكسية، وترتّب عليها عدم الاعتراف من قبل المؤسّسة الدينية اليهودية بآلاف المهاجرين، في ظل تشجيع الصهيونية العلمانية على الهجرة إلى "إسرائيل". وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد أصرّ على الاعتراف بـ"إسرائيل" كدولة للشعب اليهودي من جانب الطرف الفلسطيني والعرب والعالم أجمع، ما أدى إلى بروز خلاف حول مفهومي الدولة اليهودية أو دولة اليهود، وما يحمله كل مفهوم من تفسيرات. فالتيار الديني يفضّل مصطلح الدولة اليهودية حتى يكون للدين اليهودي دور مؤثر في الحياة العامة، أما مصطلح دولة اليهود فهو أقرب إلى القومية. ومسألة يهودية الدولة قد جرى تأكيدها من خلال عدد من القوانين الأساسية، وكان آخرها قانون القومية الذي أُقِرّ عام 2018، وتكمن خطورة هذا القانون في أنه يكرّس الامتيازات الحصرية في الأرض والثروات لليهود وحدهم، ويحوّل الفلسطينيين، سواء في داخل أراضي الـ48 أم في الضفة الغربية، إلى مجموعات بشرية لا حقوق لها، وهو ما يهدّد وجودهم على الأرض ويعرضهم في كل لحظة الى الترحيل "ترانسفير."

لقد كان الحلم الصهيوني أن تقام دولة يهودية على كل فلسطين بعد تشريد سكانها الأصليين منها. وبعدما هجّرت العصابات الصهيونية الاجرامية قرابة مليون ونصف مليون فلسطيني، ولم يبق منهم سوى ما يقارب 70 ألفاً موزعين على عدد كبير من القرى والمدن، أصبحوا بعد أكثر من 70 عاماً أكثر من مليون ونصف مليون نسمة. فمعدّلات النمو في نسبة المواليد الخام عند الفلسطينيين أعلى بكثير من معدلات مواليد اليهود، ما يسبّب قلقاً عند القادة الإسرائيليين بخصوص تزايد عدد سكان العرب، لذلك ترفض "إسرائيل" عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين سيُغيّرون طابع الدولة الصهيوني، في ظل اقتراب أعداد اليهود من أعداد الفلسطينيين في فلسطين. وقد تحدّث عدد من القادة الإسرائيليين التاريخيين عن زوال "إسرائيل" من جراء ذلك، أمثال المؤرّخ الصهيوني المتطرّف بيني موريس، والسياسي أبراهام بورغ، والكاتب إبراهام تيروش وغيرهم، وهذا الزوال مقترن بإصرار قادة الصهيونية على إنشاء دولة اليهود النقية، التي لا يمكن وجودها. ففي ظل المعادلات القائمة، سيصبح اليهود أقلية في هذه "الدولة". ويقودنا هذا إلى نقطة ثانية بالغة الأهمية، ألا وهي الهجرة المعاكسة. فقد اعتمدت الحركة الصهيونية على هجرة اليهود من دول العالم كافة إلى فلسطين، من أجل إنشاء الدولة والسيطرة على الأرض، لكن بعد إجبار "إسرائيل" على الانسحاب من لبنان وقطاع غزة تحت ضربات المقاومة، بدأ الصهاينة يشعرون بالخطر والإحساس بعدم الأمان . وفي حال استمرت الهجرة المعاكسة، وبقيت معدلات النمو للمواليد الخام عند الفلسطينيين أعلى منها عند اليهود، فستفوق أعداد الفلسطينيين أعداد اليهود بكثير خلال العقود المقبلة. وتبقى هنا نقطة أخيرة تتعلق بالتغيّر في النظرة إلى القوة العسكرية الإسرائيلية المدعومة من الغرب، التي عُرفت سابقاً بـ"الجيش الذي لا يقهر"، فقد بدأت بالتغير ابتداءً من حرب عام 1973، كما أن هناك قلقاً وجودياً ناتجاً عن حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية. فالفلسطينيون بشكل خاص يمثّلون كابوساً حقيقياً للإسرائيليين في ظل استمرار الهبّات والعمليات الفدائية والعمليات الفردية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى التطور النوعي في القدرة القتالية للمقاومة الفلسطينية في القطاع، التي استطاعت صواريخها ضرب جميع المدن والمواقع والمؤسسات الحيوية والمطارات الإسرائيلية، ما أحدث حالة من الفزع لدى المستوطنين الذين كان لهم دور في وقف الحرب، للخلاص من صواريخ المقاومة في عام 2021. وعليه، لن تستطيع "إسرائيل" القضاء على حركات المقاومة التي تعمل بجد لتطوير مهاراتها وأساليبها القتالية. فقد أُجبِرت "إسرائيل" بعد عام 1967 على الانسحاب من ثلاث مناطق تقع في صلب

مشروعها الاستيطاني التوسّعي، تحت ضربات المقاومة، وفي حال أخلت الضفة الغربية أو أجزاء منها أو توصلت إلى تسوية حول موضوع القدس، تكون قد زعزعت أهم الأسس التي تستند إليها اليهودية والصهيونية على حدّ سواء، وذلك لأن هذه المناطق تعدّ هي الوطن اليهودي التاريخي المزعوم؛ فالقدس الشرقية هي في قلب المشروع الصهيوني وجوهره، ولهذا تكون قد سجّلت لحظة فارقة في تاريخ الصراع، وهذ يدلّل على الانكماش الجغرافي للمشروع الصهيوني التوسعي، وانتقال "إسرائيل" من مرحلة القوة والتوسع إلى الضعف والانطواء خلف الجدران الإسمنتية. وفي المحصلة فإن هذه الصراعات والانقسامات والتصدعات المتنوعة من شأنها أن تتنامى وتعكس نفسها على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في "إسرائيل"، ومن الممكن أن تؤدي إلى أزمات قد تصل إلى حدّ التعبير عنها بوسائل عنيفة. خاصة وأن التزاوج بين مفهومَي اليهودية والديمقراطية انما ينطوي على تناقض واضح، ذلك أن اليهودية وما تتضمنه من معتقدات وتصورات عنصرية تتنافى تماماً مع الديمقراطية التي تقوم على أساس المواطنة والحريات وحقوق الإنسان والاعتراف بالآخر وغيرها من المفاهيم. فاليهودية تصف شعب (إسرائيل) بشعب الله المختار، وعليه فإن أي شعب آخر يعتبر من وجهة نظرهم شعباً موصوماً بالدونية، وفي هذه الرؤية نزعات عنصرية واحتقار وكراهية للشعوب والجماعات غير اليهودية؛ فاليهودية ديانة انطوائية تضع الحواجز بينها وبين مختلف الأديان والشعوب، وهذا يتناقض مع أهم أسس الديمقراطية الداعية إلى الانفتاح والتسامح واحترام الرأي الآخر وتقبّله. فالديمقراطية لا تقبل بما تنطوي عليه اليهودية من معتقدات وممارسات تتناقض تماماً مع مبادئها وأسسها. كذلك لا توجد قواسم مشتركة يلتقي عليها اليهود في إسرائيل سوى الأمن، فالخلافات العرقية تشكل داخل المجتمع الإسرائيلي أزمة محسوسة وملموسة، خاصة تلك التي بدأت تقسم المجتمع إلى طبقات وأحياء منعزلة أشبه ما تكون بحياة (الغيتو) القديم لليهود في أوروبا. ولكن الغيتو الاسرائيلي هو عبارة عن تجمعات متفرقة وأحياء متناثرة تخص طائفة معينة لا تسمح لتجمع آخر أن يختلط بها. فهناك في القدس المحتلة وتل أبيب وحيفا وحتى بئر السبع في النقب المحتل تجمعات خاصة باليهود (الأشكناز) الغربيين وأخرى لليهود (السفارديم) أي الشرقيين وثالثة لمهاجري روسيا البيضاء وأخرى ليهود (الفلاشا) القادمين من إثيوبيا وهكذا دواليك. وقد أسهمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في تنمية هذا الخلاف، من خلال العديد من القوانين التي زادت من اتساع الفجوة، فعلى سبيل المثال يسيطر دائماً على أبرز المواقع في الدولة وخاصة الأمنية والعسكرية ضباط ومسؤولون كبار من

اليهود الغربيين (الأشكناز) مثل قيادة الموساد والشاباك ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الأمن الداخلي. وبرزت هذه الظاهرة بصورة اوضح في الحياة الاجتماعية، حيث نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية خبرا مفاده أن جمعا من اليهود الروس في مستوطنة (كريات غات) رفعوا قضية للمحكمة الإسرائيلية في عسقلان يطالبون فيها بطرد عائلة يهودية إثيوبية من داخل المستوطنة، وعندما ردت المحكمة الطلب اندلعت اشتباكات بالأيدي داخل المستوطنة ما أدى إلى إصابة يهودي إثيوبي بجروح. وتكررت هذه الظاهرة نفسها أكثر من مرة في حي (شعاري تسيدك) الخاص بالمتدينين في القدس المحتلة، حيث يرفض هؤلاء المتدينون سكن بعض العائلات الشرقية من اليهود (السفارديم) الذين هاجروا من مراكش والمغرب العربي وينعكس صدى القضية أيضا على صفحات الصحف الإسرائيلية. ووصفت مؤسسة حماية حقوق المواطن في إسرائيل –التي تلقت العشرات من الشكاوى حول هذه الأزمة– على لسان المتحدثة باسمها (داليا شوحاط) بأنها تمثل ظواهر خطيرة تفتت نسيج الدولة الاجتماعي وينبغي على الحكومة أن يكون لها موقف جدي تجاهها. وكتب الباحث الاجتماعي في قضايا الأقليات في إسرائيل إسحق غباي في مجلة (نتيف) الفصلية يقول: "يشعر اليهود الشرقيون بالغربة داخل الدولة، حيث تبرز ظاهرة عدم المساواة من خلال الوظائف ومخصصات التأمين الاجتماعي وقضايا العلاج والتطبيب وكذلك على مستوى التعليم داخل المدارس والجامعات والمعاهد، هذا الانحراف في الديمقراطية سيؤدي إلى إرهاق الدولة في المستقبل". ويتساءل الكاتب اليساري الشرقي (ديفد يروشالمي) عن سكوت الحكومة وإعفاء المتدينين من الخدمة العسكرية في الوقت الذي تفرض فيه هذه الخدمة على بقية اليهود. وأكد في مقال له نشرته صحيفة (كول هزمان) الأسبوعية أن التفرقة في المجتمع الإسرائيلي سياسة خطيرة مقلقة تدفع إلى تنامي الأحقاد، مشيرا إلى أنه في الوقت الذي يعفى فيه المتدينون من الخدمة يحصلون على مخصصات عالية لمدارسهم ومراكزهم، ما يجعلهم طبقة أرستقراطية مميزة في المجتمع تتقلد كبار المناصب الهامة.

3 – الانقلاب السياسي والديموغرافي:

سجلت قوى اليمين الديني في الانتخابات الأخيرة إنجازات غير مسبوقة في تاريخ "إسرائيل". فقد حازت 32 مقعدا، وهو ما يمثل أكثر من ربع مقاعد الكنيست؛ وذلك بعد أن كانت ممثلة في الكنيست السابق بـ22 نائبا.

وقد مثلت النتائج التي حصلت عليها تحديدا القوى الحردلية (المتزمتة)، مفاجأة الانتخابات؛ حيث حصلت "الصهيونية الدينية" على أكثر من ضعف ممثليها في الكنيست السابق، إذ قفز تمثيلها من 6 نواب إلى 14 نائبا. وكان لافتا أن حركة "المنعة اليهودية" التي تعد الأكثر تطرفا بين قوى التيار الحردلي في كل ما يتعلق بالموقف من الصراع مع الشعب الفلسطيني، قد ضاعفت قوتها سبعة أضعاف، حيث قفز تمثيلها من نائب إلى سبعة نواب. في المقابل حافظ حزب الليكود تقريبا على تمثيله في الكنيست، حيث حصل على 32 مقعدا؛ وهو ما يعني أن نواب اليمين الديني يشكلون نصف الأغلبية البرلمانية التي تستند إليها الحكومة الجديدة.

لقد عكست نتائج الانتخابات الأخيرة التحولات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي، ولا سيما على الصعيد الديمغرافي. فنسبة التكاثر الطبيعي في أوساط الحريديم تبلغ ثلاثة أضعاف نسبة تكاثر العلمانيين؛ حيث يبلغ معدل ولادات المرأة الحريدية سبع ولادات. وتشير التقديرات إلى أن الحريديم سيضاعفون عددهم كل 16 عاما، في حين أن بقية الفئات سيتضاعف ثقلها الديمغرافي مرة كل 37 عاما. وهذا يعني أن إسهام التيار الحريدي في تعزيز قوة تمثيل اليمين الديني في الجولات الانتخابية القادمة سيتعاظم اكثر فاكثر. وتدل أنماط تصويت الفئات الاجتماعية على حدوث مزيد من التطرف "القومي" في توجهات الشباب الإسرائيلي، حيث إن الإنجاز الكبير الذي حققته "المنعة اليهودية" جاء نتيجة تصويت الجنود في الخدمة الإجبارية؛ إذ صوت حوالي 30% من الجنود للحركة. وأدت مخرجات العملية التعليمية في المدارس الإسرائيلية وتغليب المضامين والقيم الدينية دورا مهما في تشرب النشء اليهودي "الأفكار المتطرفة"؛ مما أسهم في تعاظم التأييد لليمين الديني. من هذا المنطلق توجه نتنياهو لتشكيل حكومته الجديدة، اعتمادًا على التحالف مع قوى اليمين الديني المتطرف، على الرغم من أنه لا توجد فروق أيدلوجية بين حزب الليكود الذي يقوده، والأحزاب اليمينية الأخرى التي شكلت الحكومة السابقة وتناوب على رئاستها نفتالي بينيت ويائير لبيد. وأدت الملفات الجنائية وقضايا الفساد التي يُحاكم فيها نتنياهو دورا رئيسا في دفعه إلى التحالف مع قوى اليمين الديني المتطرف. فنتنياهو يسعى لأن يسنّ الكنيست قانونا يعفي رئيس الحكومة والوزراء والنواب من المحاكمة ما داموا يشغلون مواقعهم الرسمية، وقد أطلق على هذا القانون "القانون الفرنسي، لكن من أجل تمرير هذا القانون فإن نتنياهو كان معنياً بتمرير قانون آخر يجرّد المحكمة العليا من صلاحية إعادة النظر في القوانين التي يسنّها الكنيست حتى لا تفتي بعدم دستورية القانون الفرنسي؛ وقد أطلق على هذا القانون قانون "التغلب". وبعبارة أوضح فإن هذا القانون يجرّد

المحكمة العليا من صلاحية الاعتراض على القوانين التي يسنّها الكنيست أو القرارات التي تتخذها الحكومة. وباستثناء الليكود وقوى اليمين الديني، فإن جميع الأحزاب الإسرائيلية الأخرى تعارض سنّ هذه القوانين وتعدها "وصفة للقضاء على الديمقراطية الإسرائيلية"، ولشرعنة الفساد، فضلًا عن أنها تأتي لدواع شخصية فقط. وإذا كان نتنياهو معنيًّا بتمرير قانون "التغلب" لدواع شخصية، فإن قوى اليمين الديني أكثر تحمّسًا لتمريره لأنه يخدم توجهاتها الأيدلوجية إزاء القضايا المتعلقة بطابع العلاقة بين الدين والدولة، والصراع مع الشعب الفلسطيني. فهذا القانون سيضمن لقوى اليمين الديني تمرير القوانين التي تكرّس، حسب منطلقاتها، الطابع اليهودي الديني للكيان، وسيمكنها من تمرير التشريعات واتخاذ القرارات الحكومية التي تساعد على "حسم الصراع" مع الفلسطينيين، بدون رقابة قانونية حقيقية.

4 – التداعيات:

بعد خمس حملات انتخابية جرت على مدى ثلاث سنوات ونصف، تم التوصل إلى الحسم في انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين الذي منح اليمين ككتلة سياسية مميزة أغلبية برلمانية قوية نسبيًا. وقد بعثت هذه النتيجة على الأمل في تشكيل حكومة مستقرة تستمر حتى نهاية الولاية وتمرر ميزانية الدولة، وأن يعمل وزراؤها في مناصبهم لفترة زمنية معقولة. لكن على الرغم من أن هذا قد أنهى على ما يبدو الأزمة السياسية المزمنة إلا أن بعض عواقبها الضارة لا تزال سارية. خاصة وأن الحملات الانتخابية الخمس لم تدر حول العديد من القضايا الجوهرية التي تتطلب حسمًا، بداية من الأمور السياسية والأمنية وصولاً إلى الاقتصاد والمجتمع، بل كان الانشغال البارز في تلك الحملات بالنظام القضائي وتعديله بما يتناسب مع مصالح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. مما عمّق الصدع بين مختلف فئات المجتمع. وفي هذه الحال، اتضح الخلاف حول طبيعة "الديمقراطية الإسرائيلية" الاستنسابية والتوازن المطلوب بين السلطات الثلاث – السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية – مع ظهور مخاوف من أن يتضرر هذا التوازن الأساسي. وينطبق الشيء نفسه على الإصلاحات المطلوبة في سلوك المحكمة العليا ونظام إنفاذ القانون والتي قد تضر باستقلالية المستشارين القانونيين في النظام الحكومي وبعض مجموعة حراس سيادة القانون بشكل عام. وتعزز هذا القلق من خلال إعلان النوايا من قبل بعض قادة الائتلاف الناشئ، من بين أمور أخرى، على خلفية تزايد الشعور بانعدام

الأمن الشخصي في المجال العام الذي يراه الكثير (36.3 في المائة، وفقًا لمسح المعهد) باعتباره أخطر تهديد داخلي إلى جانب غلاء المعيشة والسكن.

علاوة على ذلك، فإن مشاركة حزب عربي في الائتلاف السابق الذي تشكل على أساس نتائج انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين لأول مرة في تاريخ الكيان لم يخلق جوًا من التغيير والمصالحة. بل العكس من ذلك، كان العداء بين اليهود والعرب مرة أخرى في قلب الحملة الانتخابية على غرار القضايا الأخرى التي تعبر عن شرخ الهوية والانقسام الثقافي والسياسي.

من المعروف أن هذه الظواهر لها تأثير سلبي خطير على الديمقراطية الإسرائيلية المزعومة. حيث يشعر الكثير من المواطنين بالنفور تجاه النظام السياسي الذي لا يُنظر إليه على أنه يتعامل مع المشاكل الأساسية بصورة منتظمة ومنصفة. وعلى هذه الخلفية، يستمر تآكل ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة وهو شرط للتشغيل الفعال للهيئات الحكومية الأساسية. بل إن الخوف على "الديمقراطية الإسرائيلية" يتزايد بسبب تآكل النظام العالمي الليبرالي وتعزز قوة العناصر القومية في الدول الغربية.

الكاتب في صحيفة هآرتس بي مايكل قال في مقال له "الآن ها هي إسرائيل تدخل مرحلة الدمار والخراب بعد أن سلمت يوم 29 ديسمبر/كانون الأول الماضي حكومة من الأشرار زمام تسيير أمورها، ليبدأ دمار لا مفر منه إذ إن الذي حصل ما هو إلا تتويج لـ55 عاما من الإدمان على الشر والنهب والاستبداد والعنف. وما بدأته إسرائيل لتوها سيحولها لبلد لا يريد أي شخص متحضر أن يعيش فيه ليبقى في نهاية المطاف بلدا خالصا للقتلة المدججين بالسلاح والمتعصبين والشوفينيين والمرضى النفسيين، ليتبخر البلد في نهاية المطاف". وحدد مايكل قائمة جزئية للدمار الذي حدث بالفعل، من نظام تعليمي يحتضر، وتشييد لمبان باهظة الثمن قد عفا عليها الزمن، ورفاهية اختفت معالمها، ونظام صحي يُداس بالأقدام، وفقر آخذ في التفاقم، فضلا عن فرض الحكم الديني وازدياد بشاعة عنف الشرطة وانتشار الفساد وبطء العدالة واضمحلال احترام حقوق الإنسان وغياب المساواة التي أصبحت فعلا شيئا من الماضي. وختم الكاتب بالتعبير عن أسفه على ما آل إليه الكيان، إذ كان يريده أن يكون "أثينا" فأصبح "سبارتا" وأراد أن يمثل "نورا للأمم" وانتهى به الحال عارا للأمم، بحسب رأيه.

قد يؤدي الضرر الذي قد يلحق بأسس النظام الديمقراطي إلى تدهور العلاقات الداخلية في الكيان وخاصة مع المجتمع العربي بطريقة يمكن أن تنعكس ليس فقط على الصعيد الداخلي، ولكن أيضًا على العلاقات مع الفلسطينيين وعلى العلاقات الخارجية. ومن ناحية أخرى أعرب الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ، عن قلقه من إمكانية أن تدخل "إسرائيل" في صراع داخلي قد يفجر الأوضاع بسبب الخلافات السياسية والانقسام في أوساط مختلف فئات المجتمع. ودعا في تصريحات أوردها موقع واي نت العبري، إلى ضرورة اجتهاد جميع الأحزاب والجهات السياسية من أجل التوصل لاتفاقيات واسعة تنهي الخلافات. وقال: "إنني ألاحظ المجتمع الإسرائيلي والنظام العام والسياسي .. فأرى المعسكرات مهيأة وجاهزة على طول الجبهة لمواجهة شاملة .. أنا قلق من أننا نحن على شفا صراع داخلي قد يلتهمنا". وأضاف: "يجب أن تبلغ إسرائيل عامها الثمانين وهي أكثر اتحادًا وأقل انقسامًا .. عندما نتعامل مع الخلافات بلا خوف نحتاج إلى معرفة كيفية إدارة الخلاف بين السلطات الحكومية .. نحن لا ننجح حتى في الجدال، ولذلك المسؤولية الملقاة على عاتقنا واضحة، وهي الاستماع لرغبات الآخر وأن يكون صوت الجميع مسموعًا."

باختصار يمكن القول أنه مع انطلاق الحملات الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية المتنافسة في الانتخابات المبكرة الاخيرة في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، تزايدت رقعة الخلافات الداخلية، واتسعت الانقسامات البينية، وهو ما كشفت عنه نتائج الاستطلاعات الأخيرة التي أكدت أن معدلات الكراهية والعداوات انتقلت من قادة الأحزاب والكتل البرلمانية إلى القواعد الشعبية في المجتمع الإسرائيلي. ونشرت حركة "إلى الداخل" نتائج ما أسمته "مؤشر الكراهية والاستقطاب" الذي يرسم خريطة الانقسامات والكراهية في المجتمع الإسرائيلي، حيث تبين، من بين أمور أخرى، أن 51٪ من الجمهور يكرهون أعضاء الكنيست، و81٪ طالبوا قادة الدولة والأحزاب بالتنازل عن بعض شعاراتهم مقابل وحدة الإسرائيليين، كما أن 34٪ من الإسرائيليين يكرهون الصحافيين، و34٪ يكرهون القضاة، و20٪ يكرهون رؤساء البلديات المحلية، و17٪ يكرهون رجال الشرطة.

في السياق نفسه حاول الكاتب نداف شرغاي من خلال مقال له في صحيفة إسرائيل اليوم، تحليل هذه النتائج بقوله إنها "تعبير عن ظاهرة الكراهية غير المبررة الناجمة عن ارتفاع معدلات الانقسامات الداخلية بين الإسرائيليين، خاصة بعد اغتيال إسحاق رابين رئيس الحكومة الراحل على يد متطرف، بالتزامن مع صعود حالة الكراهية تجاه الأقليات داخل الدولة، حتى تجاه اليهود من أصول مختلفة." وأشار إلى أن "62٪ من

الإسرائيليين يتهمون وسائل الإعلام بالمساهمة في نشر مظاهر الحقد والاستقطاب، و31٪ يعتقدون أن شبكات التواصل الاجتماعي هي المساهم الأكبر في ذلك، و24٪ يرون أن النظام القضائي هو المتسبب بتعميق الانقسامات والكراهية، كما أن المجتمع الإسرائيلي يميل إلى كراهية الأقليات، فـ40٪ من الإسرائيليين يكرهون العرب، و33٪ من الإسرائيليين يميلون إلى كره الاتحاد السوفييتي السابق، و30٪ يميلون إلى كره اليهود الشرقيين "السفارديم"، و26٪ يميلون إلى كره اليهود الغربيين "الأشكناز"، و11٪ يميلون إلى كره اليهود الإثيوبيين "الفلاشا." ولا تتوقف معدلات الكراهية بين الإسرائيليين على النشطاء السياسيين فقط، بل تتعداها إلى النزاعات العائلية داخل الأسرة اليهودية الواحدة، لأن الانقسام السياسي الحاد الذي رافق إسرائيل في خمس حملات انتخابية ترك آثاره السلبية على الواقع الاجتماعي والعائلي والأسري، والنتيجة أن جميع جوانب المجتمع الإسرائيلي واجهت تبعات ومؤشرات تؤكد تفشي معدلات التوتر والتشرذم والاستقطاب في جوانبه المختلفة.

بالتزامن مع هذه المؤشرات الإحصائية المقلقة للإسرائيليين، فإن التحذيرات تتصاعد مع تفاقم حالة الكراهية الداخلية لأنها ستؤدي بهم إلى الهاوية، وتعطي دليلا دامغا على الفشل الإسرائيلي في محاولة الحفاظ على الوحدة الداخلية، خاصة أن دوائر الكراهية بينهم أوسع بالفعل مما نراها الآن، لأنها تحمل كثيرا من مؤشرات الاشمئزاز والازدراء الذي يظهره ناخبو الأحزاب الإسرائيلية لبعضهم البعض، بدليل أنهم يصفون منافسيهم بالعديد من التعبيرات الفظة والبذيئة.

5 – انهيار الثقة بكل شيء:

بات الانشقاق والصراع الداخلي بين الأقطاب الإسرائيلية يشكل تهديدًا للاحتلال الذي يمكن أن ينهار في ظل تصاعد الخلاف وتراجع ثقة المجتمع الإسرائيلي في حكومته والجيش. ويشير رئيس أركان جيش الاحتلال السابق غادي آيزنكوت، إلى أن الضعف الداخلي الإسرائيلي أكثر خطورة من التهديدات الخارجية لدولة الاحتلال. وقال آيزنكوت في حوار مطول مع صحيفة معاريف: إن أهم ما يقلقه هو تراجع التماسك الاجتماعي والداخلي في (إسرائيل) أكثر من كل التهديدات الخارجية، " لأن الصدع في المجتمع الإسرائيلي، والقطيعة المتبادلة بين القادة، وتدهور الحكم، وتراجع الثقة في مؤسسات الدولة والمحاكم، وانتشار الجريمة،

أكبر تهديد يواجه مستقبل الدولة." ويضيف: "الإسرائيليون قلقون ليس بسبب التهديد الإيراني، ولكن بسبب الضعف الداخلي، وضعف التماسك، وعدم المساواة، والنزاع بين القطاعات الاجتماعية، وعدم استيعاب الجمهور بأكمله في المجتمع، صحيح أنني لا أستخف بالتهديدات الخارجية، وأتعامل معها طيلة حياتي، لكن الصمود القومي للمجتمع الإسرائيلي أهم عنصر في الأمن القومي." وأشار إلى أنه عندما انخرط في الجيش عام 1978، انخرط ما نسبته 88٪ من المجندين، يهودًا ودروزًا، لكن عندما جند ابنه الأصغر في 2015، تم تجنيد 67٪ فقط من الإسرائيليين، ويعتبر ذلك تراجعا مريعا وخطيرا. ولفت إلى أن غالبية المجندين يفضلون التوجه للخدمة العسكرية في وحدات السايبر، والوحدة 8200 ، والوحدات التكنولوجية، مما يعني أن استعدادهم للحرب والقتال والمجازفة آخذ في التراجع، بحيث أن النزاعات الداخلية باتت تمثل فرصة لمشروع المقاومة، لأن هذا العامل يعد مانعًا لاتخاذ الاحتلال خطوات خارج عن العادة في التعامل معها الأمر الذي يمثل فرصة للمقاومة لتحديد وقت الهدوء والحرب، واستخدام ورقة الضغط العسكري لتحقيق أهداف مرحلية. خاصة وأن تفاقم التحديات التي يواجهها الاحتلال، وزيادة التهديدات التي يُظهر أمامها عجزًا متفاقمًا، أظهرت نقاط ضعف لم تكن حاضرة في سنوات سابقة خاصة ما كشفه "معهد الديمقراطية الإسرائيلي" في الأيام الأخيرة، عن معطيات تتعلق بتراجع ثقة (الإسرائيليين) بجيشهم وقيادتهم، ووصلت النسبة إلى 78٪ فقط، وهو أدنى مستوى منذ 13 عامًا، بعد أن وصلت نسبة الثقة فيه وفق مؤشرات سابقة إلى 90%، وهذا يعني أننا أمام أدنى نسبة ثقة منذ عام 2008. كما ثمة تراجع كبير في ثقة الجمهور بقدرة (الدولة) على مواجهة تهديدات خارجية، وهذه معطيات تزعج القيادة العسكرية، التي أجرت استطلاعات سرية أعطت نتائج مشابهة في الماضي، وأقيمت لجان خاصة في الجيش؛ لمعالجة المشكلة، وإعادة الثقة للشباب، ومنع تدهور الوضع أكثر.

إن الشرخ الداخلي يتطلب اهتماما عاجلا ومتعمقا من المنظومة الرسمية هو الذي يتجلى في العلاقة الإشكالية بين اليهود والعرب. وقد أظهرت "أعمال الشغب" التي اندلعت في أيار / مايو 2021 أثناء عملية "حارس الأسوار "مع حماس في قطاع غزة شدة هذا التحدي ومركزيته، وخلقت إطارًا مرجعيًا مفاهيمياً جديدًا وخطيرا. هذا ما قاله رئيس الشاباك رونان بار (في 11 سبتمبر 2022)؛ لذلك قد يتسبب تكرار أحداث "حارس الأسوار" في إحداث ضرر لا رجعة فيه خاصة وأن المجتمع العربي ككل في طور الاندماج. هنا أيضًا تزيد

الشبكات الاجتماعية من التحدي الاجتماعي الذي يتحول بسرعة على خلفية التحريض إلى تحدٍ أمني؛ لذلك يجب الافتراض أن احتمال اندلاع العنف في المدن العربية والمختلطة موجود، وكلما زاد التحريض حول المسجد الأقصى سيزداد هذا الاحتمال.

من ناحية اخرى يواصل "الجمهور العربي" اهتمامه بالاندماج في "الدولة" والمجتمع في إطار المواطنة المشتركة والمتساوية. وفي الوقت نفسه يتنامى الشعور بخيبة الأمل والإحباط من التجربة التاريخية لدمج حزب عربي في الائتلاف المنتهية ولايته. الأمل في الاعتراف بشرعية الصوت العربي الذي سيؤدي بدوره إلى تسريع عمليات الاندماج والمشاركة تلاشى أمام تعزز قوة الاتجاهات المعادية للعرب في المجتمع اليهودي على خلفية دخول حزب" راعم" الحكومة، وسمعت ادعاءات كهذه وبسبب ذلك نشأ هناك خطر على الطابع اليهودي "للدولة". و أشارت نتائج انتخابات الكنيست 25- إلى اتجاهات متناقضة في المسافة أو الفجوة بين الاندماج والانفصال، وعلى أي حال قطعت الاتجاه الإيجابي للاندماج السياسي اثر التباطؤ في تنفيذ الخطط الخمسية لتنمية المجتمع العربي والنهوض به ، وكل هذا يسبب أزمة حادة في التوقعات وعدم الثقة في "الدولة"، هذا له تأثير في تشجيع الاتجاهات المتطرفة وحتى الانفصالية ومنع التطور الحيوي "لمجتمع اسرائيلي" متعدد الالوان وذي هوية مدنية مشتركة. لذلك تقف "إسرائيل" عند مفترق طرق حاسم فيما يتعلق بهذه القضية الحساسة، وقد تعزز الظروف الحالية "الاتجاهات السلبية الحادة" في علاقات المجتمع العربي مع "الدولة" ومع المجتمع اليهودي. وقد يتدهور هذا الوضع بسرعة إلى درجة الاحتكاك والاشتباك على نطاق واسع، خاصة على خلفية الأحداث العنيفة في الضفة الغربية و"القدس الشرقية" والأماكن المقدسة فيها. وهذا بشكل خاص إذا لم تعرف الشرطة كيف تردع وتحذر وتقمع الاضطرابات بسرعة وكفاءة.

مثل هذه التطورات تعبر عن توقعات خطيرة "للمجتمع الإسرائيلي". لها أثرها في الإضرار بتقدم العرب واندماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصاد والسياسة على أساس المواطنة الكاملة والمتساوية، وهذا مصلحة وطنية عليا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والحكومي والقيمي لدى فلسطينيي الداخل. بالتالي يجب اعتماد سياسة واضحة وإبرازها يكون الغرض منها تحقيق الاندماج والحراك الاجتماعي والسياسي المتساوي للمواطنين العرب في جميع مجالات الحياة. وتتطلب هذه السياسة زيادة كفاءة وتسريع وتعزيز تنفيذ الخطط الخمسية

المختلفة، وفي مقدمتها خطط الحد من العنف والجريمة في أقصى تعاون مع القيادة السياسية الوطنية والمحلية للمجتمع العربي وكذلك مع ممثلي المجتمع المدني العربي.

6 – خاتمة:

يفترض بأي مجتمع من المجتمعات في العالم أن يمتلك تماثلاً أساسياً ودرجة معينة من التضامن بين أفراده للحؤول دون تفجّر صراعات بين مكوناته الاجتماعية تقوده، في غياب آليات للدمج الاجتماعي، إلى مسار من الانشقاقات العميقة تصل إلى حد تهديد وحدته بالذات. وقد اكتشف قادة الصهيونية أن حل المسألة اليهودية لن ينتهي بإقامة الدولة، لكنهم لم يتمكنوا من خلق هوية موحدة ومتجانسة، ما أدّى إلى صراعات عميقة داخل المجتمع الإسرائيلي غير المتجانس، والمؤلف من جماعات استيطانية نفعية غريبة المنشأ ذات ثقافات مختلفة، حلّت فيه في موجات هجرة قادمة من مجتمعات تقليدية، عائلية وعشائرية، ومن مجتمعات "عصرية". وهذه الجماعات لم تنصهر في بوتقة مجتمع جديد وفق الوعد الصهيوني بالرغم من مرور أكثر من سبعة عقود على عمر هذا المجتمع. وبالتالي تشهد إسرائيل هذه الأيام أجواء سياسية متوترة إلى حد كبير، شبهها بعض المحللين بـ "الحرب الأهلية الباردة"، ويدور الصراع، في الأساس، حول مغزى "الديمقراطية" الإسرائيلية المزعومة ومستقبلها، إذ تتوالى دعوات المعارضة إلى النزول إلى الشوارع للدفاع عن "الديمقراطية" الحقيقية المهددة، وقد تصاعدت التحذيرات، مع تشكيل حكومة نتنياهو–سموتريتش–بن غفير، من أن "الديمقراطية" الإسرائيلية باتت في خطر، ورأى أنصار الحكومة الجديدة أن المعارضة هي التي تهدد "الديمقراطية" في إسرائيل لأنها "لا تريد احترام إرادة الشعب والقبول بنتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة." وفي سابقة غير معهودة، وقّع 78 قاضياً متقاعداً، بياناً يقدّرون فيه أن التشريعات التي يقرها الائتلاف الفائز في الانتخابات ستؤدي "إلى تدهور حقوق المواطنين وتزيل نظام الضوابط والتوازنات في وجه السلطة الحكومية"، وأن تطبيق هذه التشريعات التي "تنتهك قيمنا يمكن أن يغيّر بشكل جذري الصورة الأخلاقية لدولة إسرائيل ويضر بها ليس فقط داخلياً ولكن أيضاً في أعين العالم والمؤسسات الدولية والمجتمعات اليهودية في الشتات". ودعا البيان، الذي كان من بين الموقعين عليه القاضية السابقة في المحكمة الإسرائيلية العليا أيالا بروكاتشيا، الكنيست والحكومة والجمهور "إلى وضع حد لأية مبادرة من شأنها الإضرار بسيادة القانون، وأسس نظامنا

الديمقراطي، ومواصلة احترام القيم الإنسانية والديمقراطية التي يتضمنها إعلان الاستقلال وقوانيننا الأساسية". وكان قد سبق نشر هذا البيان، صدور بيانات ورسائل أخرى عن ممثلي قطاع التكنولوجيا الفائقة والبنوك وعن العسكريين المتقاعدين. حيث وجّه 1197 من ضباط القوات الجوية المتقاعدين رسالة إلى رئيسة المحكمة العليا الإسرائيلية إستر حايوت ومسؤولين قانونيين آخرين، حذروا فيها من سياسات الحكومة المقبلة لبنيامين نتنياهو، وورد فيها: "كنا جميعاً على استعداد للتضحية بأرواحنا من أجل البلد طوال سنوات خدمتنا كطيارين مقاتلين، وواصلنا، حتى بعد انتهاء خدمتنا في سلاح الجو، المشاركة في بناء الدولة بأفضل ما لدينا"، وأضافت الرسالة: "نحن نأتي من جميع طبقات المجتمع والطيف السياسي، لكن القاسم المشترك بيننا اليوم هو الخوف على دولة إسرائيل الديمقراطية التي باتت في خطر؛ فدولة إسرائيل، التي تم إنشاؤها كدولة يهودية وديمقراطية، لن تكون قادرة على الوجود كما تصوّرها إعلان الاستقلال، إذا ما تخلت عن هويتها كديمقراطية ليبرالية". وكان من بين الموقعين على هذه الرسالة رئيس الأركان السابق للجيش الإسرائيلي دان حالوتس، ورئيسي القوات الجوية السابقين أفيهو بن نون وإيتان بن إلياهو، وكذلك عاموس يادلين الذي شغل منصب رئيس المخابرات العسكرية (أمان).

في السياق أيضاً يقول الكاتب غدعون ليفي في صحيفة هآرتس الاسرائيلية أن اليمين المتطرف الإسرائيلي "أكثر تطرفاً بكثير من اليمين الأوروبي، وربما حتى من اليمين الأميركي"، إذ هو يهدد بـ "تدمير النظام القضائي، والاعتداء على الأقليات، وتعزيز وقح للتفوق اليهودي، وهيمنة الدين على الحياة اليومية، ويضاف إلى ذلك احتلال قاس بشكل متزايد للفلسطينيين". ثم يتساءل الصحافي نفسه: "لكن هل التغيير الذي يحوم بالفعل سيكون جذرياً للغاية؟"، أو بمعنى آخر "هل كانت إسرائيل حقاً موقعاً أمامياً معزولاً للمعايير الديمقراطية والمساواة أمام القانون وحماية حقوق الإنسان وقدسية الأنظمة القضائية، بحيث يمكن أن تأتي هذه الحكومة الجديدة وتدمره ؟"، و "هل كانت إسرائيل – قبل الحكومة الجديدة – "دولة بعيدة كل البعد عن الفاشية والقومية المتطرفة والفصل العنصري بحيث يمكن لتولي الحكومة الجديدة أن يغّير كل شيء عن طريق تحويل إسرائيل إلى هذا النوع من البلد؟"...في إجابته عن هذه الأسئلة، يكتب ليفي: "من الواضح أنه من دون التقليل من المخاطر التي تمثلها الحكومة الجديدة والمسار الذي اختارته، لا يسع المرء إلا أن يلاحظ أن الحملات التهويلية رداً على تصريحاتها تبدو وكأنها تعني ضمنياً أن كل شيء كان على ما يرام عندما كان اليسار

والوسط الصهيونيان في السلطة، وأن كل هذا سينتهي الآن وسيسوء كل شيء؛ إن هذه الصورة بعيدة كل البعد عن الدقة". إذ يكفي أن نتذكر فقط "أن 166 فلسطينياً، من بينهم 39 طفلاً على الأقل، قتلوا على أيدي الجيش الإسرائيلي والمستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية منذ بداية العام، وأن 49 فلسطينياً آخرين قتلوا في غزة، من بينهم 17 طفلاً، في هجوم إسرائيل الذي استمر ثلاثة أيام في أغسطس/ آب على القطاع المحاصر؛ فهل هؤلاء قُتلوا في ظل هذه الحكومة الجديدة المرعبة التي تضم إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، أم في ظل ما يسمى بـ "حكومة التغيير" التي حملت وعوداً ليبرالية من يائير لبيد وبيني غانتس؟". وينهي الصحافي في "هآرتس" مقاله بالقول: "من المرجح أن يكون الاختلاف بين النظامين، قبل كل شيء، مسألة بلاغية: إذ يحاول يسار الوسط التستر على الوقائع، بينما لن يخفي اليمين المتطرف شيئاً"، ذلك أنه مع حكومة مثل الحكومة الحالية "لن يكون من الممكن تجاهل الحقائق والنظر في الاتجاه الآخر والتعتيم على الوقائع"، وهو "ما سيجبر حلفاء إسرائيل، وكذلك معسكر اليسار الذي لم يعد قائماً في إسرائيل تقريباً، على النظر بصورة صادقة إلى إسرائيل والاعتراف بالواقع"، ولن يعود ممكناً "الاكتفاء بإدانات ضعيفة، ولا بالتمسك بعملية سلام وهمية ولا بحل دولتين لم يعد واقعياً منذ زمن"، و"ستجبر الحكومة الجديدة الغرب على النظر إلى إسرائيل والإقرار، ولو على المستوى الداخلي، بأنها دولة فصل عنصري"، ولعلها تجبر حلفاء إسرائيل "على القيام بقفزة إلى الأمام، للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، واتخاذ إجراءات ملموسة ضدها"، وهذا "هو أحد أسباب الأمل القليلة".